الأمم المتحدة A/70/PV.114

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة السبعون

الجلسة العامة **١١٤**

الجمعة، ٢٩ تموز/يوليه ٢٠١٦، الساعة ١٠/٣٠

نيويورك

الرئيس: السيد ماغنز ليكتوفت . . . . . (الدانمرك)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٥.

البندان ١٥ و ١١٦ من جدول الأعمال (تابع)

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية

مشروع قرار (A/70/L.60)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة نظرت في البندين ١٥ و ١١٦ من جدول الأعمال في جلستها العامة الرابعة المعقودة في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، واعتمدت القرار ١/٧٠ في إطار هذين البندين.

ويذكر الأعضاء أيضا أن الجمعية نظرت، في إطار مناقشة مشتركة، في البنود ١٥ و ١١٦ و ١٢٣ من جدول الأعمال، في جلستها العامة ٥٢، المعقودة في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر. ويذكر الأعضاء أن الجمعية نظرت في البندين ١٥ و ١١٦ من جدول الأعمال في جلستها العامة ١٠٨، المعقودة في ٣٠ حزيران/يونيه، واتخذت القرار ٢٩٠/٧٠ في إطار هذه البنود.

في الأسبوع الماضي، أثناء المنتدى السياسي الرفيع المستوى، شهدنا مجموعة من الأمثلة على كيفية اتخاذ الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص والجامعات ومنظومة الأمم المتحدة والجهات الأخرى الخطوات اللازمة لبدء تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠) على أفضل نحو ممكن.

مشروع القرار A/70/L.60، المعروض على الجمعية اليوم هو خطوة أخرى من تلك الخطوات. وفي حين أنه يمثل إسهاما صغيرا مقارنة مع الإنجازات الكبرى لعام ٢٠١٥، فإنني أعتقد أنه إسهام حاسم الأهمية. إنه يأتي بعد تقرير الأمين العام (A/70/684) بشأن المعالم الأساسية التي طرحت في كانون الثاني/يناير من هذا العام، ويشمل مجموعة من القرارات التي ستساعد عمليات المتابعة والاستعراض على الصعيد العالمي،

تضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

ولا سيما في المنتدى السياسي الرفيع المستوى، على أن تكون فعالة وتشاركية بقدر الإمكان.

ولذلك، أود أن أشكر سعادة السيدة لويس ميشيل يونغ، الممثلة الدائمة لبليز، وسعادة السيد إيب بيترسن، الممثل الدائم للدانمرك، والأفرقة التابعة لهما على قيادة المشاورات غير الرسمية بهذه الطريقة الشاملة والمقتدرة. كما أود أن أشكر كل الممثلين الذين كرسوا وقتا وجهدا للعملية التفاوضية والذين تحلوا في نهاية المطاف بروح الوحدة التي أدت إلى اتفاق العام الماضي.

غير أنه، كما يعلم الأعضاء، فإن هذه المشاورات لم تكن بدون تعقيدات. ومن المؤسف أن المناقشات التقنية انحرفت في بعض الأحيان نحو إعادة التفاوض بشأن القضايا التي تقررت في أيلول/سبتمبر الماضي. ويحدوني أمل صادق في أن تعتنق الوفود، بينما نمضي صوب الدورة الحادية والسبعين، أسلوب تفكير جديدا يتحول بموجبه التركيز هنا في نيويورك نحو تهيئة بيئة تلهم على العمل من جانب جميع الجهات الفاعلة وعلى التنفيذ على جميع المستويات.

وفي الوقت نفسه، فإنني أدرك أن جوانب معينة من مشروع النص تمثل تحديات لبعض الوفود. وفي ذلك الصدد، أود أن أذكر الممثلين بأن القرار ١/٧٠، بالترافق مع القرارات الأخرى، يوفر السياق لمشروع القرار الحالي. ومن خلال مشروع القرار، اتفق قادة العالم على خطة عالمية يتعين تحقيقها لجميع الدول والشعوب ولجميع شرائح المجتمع. وقرروا أن تكون الأهداف والغايات متكاملة وغير قابلة للتجزئة وأن تحقق التوازن بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة: وهي تحديدا، البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبُعد البيئي. كما تناولوا مجموعة واسعة من المسائل الأخرى، بما في ذلك، في الفقرة ٣٥، مسألة الشعوب الخاضعة للاحتلال الاستعماري والأجنبي، وفي الفقرة ٧٤، المبادئ المتصلة بعمليات المتابعة والاستعراض.

وفي ضوء ذلك، فإنني على ثقة بأن روح توافق الآراء سيسود في الجمعية اليوم. وذلك التوافق سيساعد على الحفاظ على الملكية العالمية لخطة عام ٢٠٣٠، وفي السنة الأولى الحاسمة للتنفيذ، سيساعد على استمرار الجهود العالمية الرامية إلى تحويل عالمنا إلى عالم أفضل – من أجل الشعوب والكوكب على السواء.

سنشرع الآن في النظر في مشروع القرار A/70/L.60.

قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم تعليلا للموقف قبل اعتماد مشروع القرار، أود أن أذكر الوفود بأن تعليلات التصويت تقتصر على ١٠ دقائق وتدلي بها الوفود من مقاعدها.

أعطي الكلمة الآن لممثل المكسيك.

السيد ساندوفال منديوليا (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، رحبت جميع البلدان باعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠) والتزمنا بتنفيذ أجزاء منه بدءا من عام ٢٠١٦. وجعلت المكسيك ذلك الالتزام خاصا بها وأقرت المبادئ الأساسية لأهداف التنمية المستدامة في خطة عام ٢٠٣٠، التي تؤكد في الفقرة ٥٥، على الطابع المتكاملة وغير القابل للتجزئة والعالمي لأهداف التنمية المستدامة وتنفيذها الشامل. ولذلك يود وفد بلادي الإشارة إلى مضمون الفقرة ٥ من مشروع القرار A/70/L.60، الذي ننظر فيه فيما يتعلق بمتابعة خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ واستعراضها على الصعيد العالمي، وأن يعرب — كما أسلفنا في مناسبات عديدة – عن أنه بالرغم من أننا ندرك أن الفقرة ٥ ضرورية لبعض الوفود، لأسباب عملية محضة، ترى المكسيك أن الفقرة يمكنها الخروج عن مبدأ عدم تجزئة الخطة وسلامتها لأنها تؤدي إلى تجزئة عملية متابعة أهداف التنمية المستدامة على مدى فترة ثلاث سنوات. والمكسيك مقتنعة بأن تجزئة متابعة الخطة واستعراضها تشكل منهجية سيئة، لأنها بحكم

الواقع تمنح أولوية لتنفيذ بعض الأهداف على حساب الأولوية التي تمنحها لتنفيذ الأهداف الأخرى.

وفي الختام، أود أن أؤكد على الرغبة القوية لوفد بلدي في مواصلة العمل على ضمان ألا تؤدي تجزئة متابعة الأهداف لأكثر من ثلاثة سنوات إلى تجزئة الخطة وعلى ضمان المحافظة على عدم قابلية الخطة للتجزئة وسلامتها. وسأغدو ممتنا لو سجل بياني في محضر هذه الجلسة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/70/L.60 ،المعنون ”متابعة خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ واستعراضها على الصعيد العالمي“.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماده؟

اعتمد مشروع القرار A/70/L.60 (القرار ٧٠/٢٩٩).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين تعليلاً للتصويت على القرار المتخذ للتو، أود أن أذكر الوفود بأن تعليلات التصويت تقتصر على عشر دقائق وتدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد بلاساي (تايلند) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين .

وفي البداية، أود أن أهنئكم، سيدي، على توافق الآراء على اتخاذ القرار ٧٠/٢٩٩، بشأن متابعة خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ٧٠/١) واستعراضها على الصعيد العالمي. وبدون أي شك، يشدد القرار على الرؤية المشتركة لجميع الدول الأعضاء وتطلعاتها فيما يتعلق بالمسار الحاسم المحدد لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ الخطة العالمية الطموحة وعلى كفالة تحقيق أهداف الخطة الشاملة المتمثلة في القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة على النحو الواجب.

ويولي الأعضاء الـ ١٣٤ لمجموعة الـ ٧٧ والصين أهمية كبيرة للتوجيه القوي بشأن كيفية متابعة خطة عام ٢٠٣٠ على الصعد الوطنية والإقليمية والعالمية. ونشير إلى أنه، في ٥ شباط/فبراير، كانت مجموعة الـ ٧٧ والصين هي التي اقترحت طريق المضي قدما في معالجة مسألة اتساق متابعة خطة عام ٢٠٣٠ واستعراضها على الصعيد العالمي وفعاليته وشموله على نحو أكثر تنظيما ومناقشة شاملة للجميع في شكل قرار للجمعية العامة يتم التوصل إليه من خلال عملية حكومية دولية.

وباتخاذ القرار اليوم، أود أن أعرب عن خيبة الأمل العميقة للمجموعة لأنه تم حذف أحد أهم المبادئ التاريخية للمجموعة فيما يتعلق بالبلدان والشعوب الخاضعة للاحتلال الاستعماري والأجنبي. ونشدد على أنه يجب في المقام الأول أن يقرأ القرار وينفذ بما يتسق مع خطة عام ٢٠٣٠، التي تنطلق من فرضية ألا يتخلف أي أحد عن الركب. كما نؤكد أنه نظرا لأن آراء قائمة كاملة لجميع مجموعات البلدان والشعوب التي تواجه تحديات محددة لم تراع في نهاية المطاف في القرار، فإن ذلك الحذف، على نحو ما، يشكل خيانة لالتزام قادتنا بعدم تخلف أحد عن الركب وللمبادئ المشتركة التي أعادوا التأكيد عليها في خطة عام ٢٠٣٠.

إن الحق في تقرير المصير حق أساسي ترتكز عليه الأمم المتحدة. وكان هذا الحق لمجموعة الـ ٧٧ والصين، ولا يزال، منارة أمل لجميع من عانوا تحت وطأة الاحتلال. ومع أن المجموعة لم تخرج عن صمتها، فإنه لا يمكنها أن تظل صامتة إزاء مسألة وحدتنا لفترة طويلة وما انفكت تمثل وشيجة تضامن لمجموعتنا. ولذلك من دواعي خيبة الأمل العميقة أن يرفض حتى إبداء إشارة حميدة إلى تلك الحقوق والمبادئ ذاتها التي تدعم تلك الحقوق، التي اقترحتها المجموعة بوصفها مخرجا من المأزق. وفعلا، فإن هذا يثير التساؤل عما إذا كان لا يسعنا الدفاع عن ما وعدت به الأمم المتحدة في ميثاقها ذاته، حينئذ ما هي القضية التي ندافع عنها؟

ولذلك، من واجب المجموعة تسجيلا للموقف أن تعرب عن فهمها لتفسير القرار على النحو التالي: إنه لا يوجد أي تحلل من الالتزامات المجسدة في خطة عام ٢٠٣٠، ولا سيما من المبادئ المشتركة على النحو الوارد في الخطة؛ إنه مع أن البلدان والشعوب الخاضعة للاحتلال الاستعماري والأجنبي غير مذكورة صراحة في القرار، فإن الفقرة ٣٥ من خطة عام ٢٠٣٠، تشير إلى أن الاستيفاء الكامل للحق في تقرير مصير الشعوب التي تعيش تحت الاحتلال الاستعماري والأجنبي، الذي لا يزال يؤثر تأثيرا سلبيا على تنميتها الاقتصادية والاجتماعية، فضلا عن تنميتها، مصدق عليه بالرغم من ذلك في تأكد القرار مجددا على خطة عام ٢٠٣٠ نفسها؛

وإن عملية متابعة خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ واستعراضها على الصعيد العالمي، بما في ذلك من خلال المنتدى السياسي الرفيع المستوى، ينبغي بالتالي أن تجرى مع مراعاة الفقرة ٣٥، ضمن غيرها من الفقرات ذات الصلة فيما يتعلق بالبلدان والشعوب التي تواجه تحديات محددة.

وتكرر المجموعة وتؤكد مجددا على موقفنا القوي ومفاده أنه في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ ومتابعتها واستعراضها، يجب ألا ننسى الصعوبات الشديدة التي تواجهها الشعوب التي تعيش تحت الاحتلال الاستعماري والأجنبي، وأن نسعى لإزالة العقبات التي تحول دون الاستيفاء الكامل للحق في تقرير المصير، مما يؤثر سلبا على تنميتها الاقتصادية والاجتماعية وقدرتها على تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتنفيذها، وأن نضمن أنها لن تكون متخلفة عن الركب.

وأبدى أعضاء مجموعتنا أقصى قدر من المرونة بالموافقة على الملاحظات الاستهلالية لرئيس الجمعية العامة، لكي يتسنى تنفيذ الترتيبات المؤسسية من أجل عملية متابعة واستعراض خطة عام ٢٠٣٠ وآلياتها ذات الصلة الواردة في القرار. ونرى أن هذا يعود بالفائدة المشتركة على جميع الدول الأعضاء في المجموعة والدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ومع ذلك، نود أن نحذر من أن مرونتنا لا يمكن أن تستخدم كسابقة أو ذريعة لاعتماد منهجية جديدة للتفاوض في أية عملية حكومية دولية مقبلة، لا سيما فيما يتعلق بالمسألة المطروحة. ويجب إيلاء الاعتبار الواجب في العملية التفاوضية للاستيفاء الكامل لحق تقرير المصير للبلدان والشعوب التي تعيش تحت الاحتلال الاستعماري والأجنبي فيما يتعلق بتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. ويحدونا الأمل المشروع في أن تشارك جميع الدول الأعضاء في المجموعة والدول الأعضاء في الأمم المتحدة في جميع المفاوضات المقبلة بذهن متفتح بغية ألا يتخلف أحد عن الركب.

السيد شايرلايكتر (بلجيكا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. ونود أن نشكركم، سيدي الرئيس، وفريقكم على اختتامكم الناجح لهذه العملية الهامة. ونود أيضا أن نشكر الميسرين المشاركين، السفيرين يونغ وبيترسن، وفرقيهما – ويشرفني كوني جالسا إلى جانب أحدهما – على عملهما الدؤوب في توجيه هذه العملية وتضييق شقة الخلافات بين الوفود التي شاركت في المشاورات.

وشارك الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء في المفاوضات بحسن نية، مبدية قدرا كبيرا من المرونة في تحقيق المصلحة المشتركة للتوصل إلى توافق في الآراء. ولكننا نشعر بالأسف لأن هذا لم يكن دائما شأنا متبادلا. فعلى وجه الخصوص، لم تكن بعض التطورات في المراحل الأخيرة من المشاورات مؤاتية لبناء الثقة، وهو أمر مؤسف للغاية. وكما دأبنا على القول باستمرار، إن قوة إطار المتابعة والاستعراض أمر رئيسي للإسراع بإحراز التقدم في التنفيذ الشامل لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠) وتشجيع الملكية والشراكة الواسعتين، وتعزيز المساءلة والشمول.

إننا انضممنا اليوم إلى توافق الآراء على القرار ٢٩٩/٧٠. ولكننا نود أن نسجل تحفظاتنا القوية على الفقرة ٩ بصيغتها الحالية. ونشعر بخيبة الأمل لأن الشواغل التي أعربنا عنها بشأن الفقرة أثناء المشاورات غير الرسمية الأخيرة لم تعالج قبل عرض النص على إجراء للموافقة الصامتة. ومع ذلك، نشكر الشركاء الذين كانوا على استعداد لإبداء المرونة بشأن المسألة.

هذه الفقرة، وبالتالي القرار بأكمله، لا يمكن تفسيرهما بأي شكل من الأشكال بأنهما يؤديان إلى تقويض طرائق مشاركة الاتحاد الأوروبي مشاركة كاملة في المنتدى السياسي الرفيع المستوى، على النحو المحدد في الفقرة ١٠ من القرار ٢٩٠/٦٧. ولا بد من تنفيذ الفقرة ٩ من القرار الحالي على نحو متسق مع الفقرة ١٠ من القرار ٢٩٠/٦٧. ولذلك يحتفظ الاتحاد الأوروبي بالحق في تقديم التعقيب المتوخى في الفقرة ٩ من القرار. وعلاوة على ذلك، فإن الصياغة المستخدمة في هذه الفقرة لا تشكل سابقة بأي حال من الأحوال.

وفيما يتعلق بالفقرة ٤ والإشارة إلى إجراء استعراض سنوي للهدف ١٧ من أهداف التنمية المستدامة، أود أن أؤكد مجددا على أنه بالنسبة للاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء، يكتسي كل هدف من أهداف التنمية المستدامة القدر نفسه من الأهمية، تمشيا مع طابع الخطة المتكامل وغير القابل للتجزئة والمترابط. وعلاوة على ذلك، نود أن نشير إلى أنه في الهيكل المؤسسي المعقد الذي أنشئ في الصيف الماضي، فإن منتدى تمويل التنمية هو المكان الذي تستعرض فيه على أساس سنوي وسائل التنفيذ، بما في ذلك الهدف ١٧.

كما نشعر بالأسف لأننا لم نتمكن من العمل في هذا القرار من تسوية الإنقسام المصطنع بين الجلسات الرفيعة المستوى للمنتدى السياسي الرفيع المستوى الذي عقد تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجزء الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي نفسه. فهذه الازدواجية تؤثر سلبا على مصداقية هذا الأسبوع الرفيع المستوى.

وأخيرا، نود أن نؤكد مجددا على التزامنا بضمان المشاركة الكاملة والفعالة لجميع أصحاب المصلحة في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ ومتابعتها واستعراضها. ونشير إلى أن الخطة نفسها واضحة تماما في ذلك الصدد. وبالنسبة للاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء، فإن الأحكام ذات الصلة لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ لا تزال سارية المفعول. فهي لم تعدل بموجب القرار الحالي.

ونرجو التفضل بإدراج هذا البيان في محاضر جلسة اليوم.

السيد المؤمني (الأردن): يشرفني أن اقدم هذه الكلمة باسم المجموعة العربية وأن أعرب عن تقدير المجموعة الكبير لكل الدول التي شاركت في المفاوضات على القرار الذي تم اتخاذه بالإجماع للتو حول متابعة ومراجعة خطة عام ٢٠٣٠.

كما أخص بالذكر مجموعة الـ ٧٧ والصين، مثمنا جهودها الكبيرة التي بذلتها خلال المفاوضات وحرصها على إبراز اهتمامات الدول الأعضاء في المفاوضات. يمثل هذا القرار خطوة في غاية الأهمية للمضي قدما وإحراز تقدم ملموس في تنفيذ خطة ٢٠٣٠، التي تؤكد في جوهرها على قضايا ذات اهتمام بالغ لجميع الدول، وأبرزها تحقيق التنمية المستدامة ومحاربة الفقر وبناء مجتمعات آمنة.

لقد عكس القرار إرادة الدول الأعضاء وعزمها على تنفيذ خطة ٢٠٣٠ بشكل فعال وشامل على كافة المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. وحرصنا كذلك على تبني القرار بالإجماع انطلاقا من التزامنا بما جاء من قضايا ومبادئ جوهرية في خطة ٢٠٣٠، التي تستدعي تعاوننا جميعا في تنفيذها. ولكن أود أن أعرب عن استياء وخيبة أمل المجموعة العربية إزاء حذف أحد أهم المبادئ الجوهرية التي أكدت عليها الخطة،

وتحديدا في الفقرة ٣٥، وهو حق الدول والشعوب الرازحة تحت الاحتلال الأجنبي في تقرير مصيرها. وهو الحق الذي نؤكد عليه في معظم اجتماعات اللجان الرئيسية والفرعية في الجمعية العامة، ونؤمن جميعا بمدى ارتباطه المباشر بمسار التنمية المستدامة وحقوق الإنسان.

كما نؤكد على أن تغاضينا عن حذف حق تقرير المصير لا يعني التقليل من أهميته أو التغاضي عن ضرورة وإلزامية تطبيقه. بل لأن هذا القرار ما هو إلا قرار إجرائي لتنفيذ خطة ٢٠٣٠، التي تتضمن هذا المبدأ الهام في جوهرها.

وعليه، تؤكد المجموعة العربية على عزمها على متابعة تنفيذ الخطة بشكل حثيث، وبخاصة مبدأ تقرير المصير وما يرتبط به من إجراءات بحيث لا يتم في المستقبل وجود حالة من الانتقائية في تنفيذ المبادئ والعناصر التي تضمنتها الخطة، الأمر الذي سيؤثر على تكاملية وشمول الخطة وسيؤدي إلى عرقلة تنفيذها ككل أو التباطؤ في ترجمة المبادئ الواردة فيها إلى إجراءات ملموسة.

السيد لوك ماركيث (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): في البداية، نود أن نؤيد البيان الذي تلاه الممثل الدائم لتايلند بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

أود أن أعرب عن امتنان وفد إكوادور لكم، السيد الرئيس، على جهودكم أثناء عملية التفاوض على القرار ٢٩٩/٧٠، ”المعنون متابعة خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ واستعراضها على الصعيد العالمي“. ونرحب باتخاذه بتوافق الآراء.

ومع ذلك، لا بد لي من القول أن إكوادور تأسف لأنه، بسبب بضع دول، أغفلت الفقرة ١١ من القرار الإشارة إلى البلدان والشعوب الخاضعة للاحتلال الأجنبي. إن إعلان خطة عام ٢٠٣٠ يبرز بوضوح حقيقة أنه

> ”لا يمكن أن تتحقق التنمية المستدامة في منأى عن السلام والأمن.“ (القرار ١/٧٠، الفقرة ٣٥)

وفي الفقرة نفسها، يدعو الإعلان إيضا إلى إزالة

> ”العقبات التي تحول دون تمام إعمال حق تقرير المصير بالنسبة للشعوب الرازحة تحت نير الاستعمار أو الاحتلال الأجنبي“،

وهذه الحالة لاتزال تؤثر تأثيرا سلبيا على تنميتها الاقتصادية والاجتماعية.

ولهذا السبب، جنبا إلى جنب مع البلدان الأخرى التي تواجه تحديات خاصة، وهي أقل البلدان نموا، والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان غير الساحلية – كان ينبغي أن تتضمن الفقرة ١١ من القرار الشعوب والبلدان الواقعة تحت الاحتلال الأجنبي، على النحو الذي اقترحته مجموعة الـ ٧٧ والصين في الصيغة التوفيقية بالفعل. ولهذا السبب تود إكوادور أن يُسجل رسميا في محضر هذه الجلسة تفسيرنا أن الفقرة ١١ من القرار تشمل ضمنا البلدان والشعوب الواقعة تحت الاستعمار والاحتلال الأجنبي.

ولا بد لي القول أن وفد بلدي قلق إزاء قيام عدد قليل من البلدان التي حالت دون إدراج الصيغة التي تشير إلى الاحتلال الاستعماري والأجنبي، بالاعتراض منهجيا على استخدام الصيغة الواردة في القرارات والمقررات الصادرة عن الجمعية العامة وأجهزة الأمم المتحدة الأخرى ومحافلها، بما في ذلك أن هذه اللغة مستخدمة منذ عدة عقود. إن تعزيز تقرير مصير جميع الشعوب يمثل أحد المقاصد الأساسية المحددة في ميثاق الأمم المتحدة. ويستند تنفيذه العملي إلى تحرير الشعوب الخاضعة للسيطرة الاستعمارية والاحتلال الأجنبي. ولذلك، سيعارض وفد إكوادور، هنا وفي أي محفل آخر، تفضيل حذف هذه الإشارات الواضحة والتاريخية.

وأخيرا، أود أن أشير إلى أن وفد بلدي كان يفضل لو اجتمعت الجمعية العامة قاعتها – في قاعة الجمعية العامة – ولا سيما بشأن موضوع يكتسي أهمية بالغة مثل الذي يجمعنا هذا الصباح.

السيدة ليفا ريغويرا (كوبا) (تكلمت بالإسبانية): يود وفد بلدي أن يعرب عن تأييده الكامل للبيان الذي أدلى به ممثل تايلند باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

واليوم، القرار ٢٩٩/٧٠، بشأن متابعة خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ واستعراضها (القرار ١/٧٠)،تم اتخاذه في في نهاية المطاف على الصعيد العالمي. إنه وثيقة ذات أهمية بالغة بالنسبة للبلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو على حد سواء. وكما يرد في ديباجة خطة عام ٢٠٣٠، فإن بلداننا تعهدت بكفالة أن يتمكن جميع البشر من تحقيق تفعيل طاقاتهم الكامنة في إطار من الكرامة والمساواة. إن القرار ٢٩٩/٧٠ الذي جاء نتيجة لجولات من المشاورات المكثفة المثمرة يمثل تجربة ينبغي لنا بالتأكيد أن نشكر عليها الوفود التي بذلت كل ما بوسعها للمحافظة على الروح البناءة للعملية. وأغتنم هذه الفرصة لأشكركم، السيد الرئيس، وأشكر الميسرين المشاركين على الأعمال والجهود التي تم تحقيقها.

وبعد اعتماد هذه الوثيقة، وخارج نطاق هذه العملية، يود وفد بلدي أن يدلي ببعض التعليقات بشأن الكيفية التي تجري بها المفاوضات في المحافل المختلفة للمنظمة، وهو ما شهدناه في الآونة الأخيرة. وبناء عليه، أود أن أعرب عن استيائ وفد بلدي إزاء الاتجاه المتزايد في الأمم المتحدة لصالح العمليات التفاوضية التي إما تتجاهل الدول الأعضاء أو تحاول فرض المعايير عليها. ويجب أن تسود مرة أخرى في هذه المحافل الطرقُ التقليدية للمفاوضات الشفافة والتشاركية التي تشمل الجميع. ويجب ألا يُحجب حق كل دولة في أن تؤخذ مقترحاتها في الاعتبار، ناهيك عن تقييده بالآليات أو الجهات الفاعلة المنشأة لإجراء هذه العمليات، ولا يمكننا أن نسمح بأن تُنتَهَك ملكيتها لها، ولا أن يُفسر ما تعني الدول الأعضاء حقا.

وينبغي للمواعيد النهائية والحدود الزمنية ألا تكون مقيدات، وإنما تبّين الرضا الكامل عن توقعات الدول الأعضاء بحقوق كاملة. ويجب ألا ننسى أن اعتماد الوثيقة ليس غاية في حد ذاته. إن الالتزامات التي قطعناها في قراراتنا ستحدث تغييرا،لذلك يجب اتخاذها بحكمة وتأَنٍ. ولن ينتهي وجود النزاعات على الإطلاق. ومع ذلك، يجب أن نحترم الحوار والمفاوضات أحتراما كاملا بوصفها السبيل الوحيد لإيجاد حل للنزاعات.

وإذا سمحتم لي، أود أن أختتم بياني بالإشارة إلى عبء المسؤولية الملقى على عاتقنا والتزام وفود بلادنا بالحق في التنمية لجميع شعوبنا دون استثناء.

السيد بينتو دامياني (فنزويلا) (تكلم بالإسبانية): يود وفد جمهورية فنزويلا البوليفارية أن يشير إلى القرار ٢٩٩/٧٠، المعنون ”متابعة خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ واستعراضها على الصعيد العالمي“، الذي اتخذناه للتو بتوافق الآراء.

في البداية، نود أن نكرر تأييدنا للبيان الذي أدلى به الممثل الدائم لتايلند بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين. ونود أن نشير إلى بعض الجوانب بصفتنا الوطنية.

بلدنا انضم إلى التوافق في الآراء بشأن هذا القرار تعبيرا عن التزامه بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ٧٠ /١)، التي وضعت كوسيلة لحل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية القائمة مع الإسهام في استمرار الحياة على الكوكب والحفاظ على الجنس البشري. إن الخطة عالمية: أي أنها تنطبق على الجميع على قدم المساواة، ويأتي في صميمها البشر، على أساس التضامن، والعدالة، والإدماج الاجتماعي، والإنصاف، وتعزيز حقوق الإنسان واحترامها ومشاركة جميع المواطنين.

ومع ذلك، وفي سياق تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، من الضروري ضمان أن يُدرج في القرارات التي سيتم الاتفاق عليها شواغل جميع البلدان وحساسياتها، ولا سيما في العالم النامي. وفي هذا الصدد، نؤيد الشواغل التي أعربت عنها مختلف الوفود فيما يتعلق بالإجراءات وعدم إدراج المواضيع الحساسة بالنسبة للبلدان النامية في هذه الوثيقة الموضوعية التي يُهدف منها متابعة خطة عام ٢٠٣٠، حتى عندا تأتي هذه المقترحات من ثلثي الدول الأعضاء.

ولذلك، نود أن نؤكد، على النحو المبين في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، أننا ندعو بإلحاح إلى:

”اتخاذ المزيد من التدابير والإجراءات الفعالة، طبقا للقانون الدولي، من أجل إزالة العقبات التي تحول دون تمام إعمال حق تقرير المصير بالنسبة للشعوب الرازحة تحت نير الاستعمار أو الاحتلال الأجنبي، والتي ما زالت تؤثر سلبا في تنميتها الاقتصادية والاجتماعية وفي بيئتها أيضا.“ (القرار ١/٧٠، الفقرة ٣٥)

لن يمكننا كفالة عدم تخلف أحد عن الركب إلا بالنظر فعلا في آراء الجميع.

السيدة باخينيا (نيكاراغوا) (تكلمت بالإسبانية): في البداية، يعرب وفدي عن تأييده للبيان الذي أدلى به ممثل تايلند باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

وفي ما يتعلق باعتماد القرار الهام ٢٩٩/٧٠، المعنون ”متابعة خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ واستعراضها على الصعيد العالمي“، يود وفدي أن يعرب عن عميق قلقه إزاء الاتجاه الجديد في التفاوض بشأن الحلول وصياغتها وبشأن البيانات الوزارية والوثائق الأخرى التي لها أهمية قصوى في تنمية شعوبنا. تأسف نيكاراغوا لأن العملية المستخدمة في التوصل إلى توافق الآراء بشأن القرار كانت لعرقلة المفاوضات بشأن هذا الموضوع طوال أشهر لوضع مجموعة الـ ٧٧ والصين في مأزق في اللحظة الأخيرة والضغط عليها بذريعة نفاد الوقت للتفاوض. هذه العمليات، دون التفاوض على اختيار الكلمات مع خيارات يفترض أنها مبتكرة من قبيل إدلاء رئيس الجمعية العامة ببيان عام بشأن مواضيع حساسة وحاسمة الأهمية تؤثر على البلدان النامية التي لم تشملها العمليات، غير مرضية للدول والشعوب التي تعيش، في هذه الحالة، تحت الاحتلال الاستعماري والأجنبي.

لجميع الدول نفس الحقوق في الأمم المتحدة، الكبيرة والقوية أو الصغيرة والنامية، مثلنا. وقد لاحظنا اتجاها داخل الأمم المتحدة لفرض إملاءات من جانب الميسرين المشاركين، وهي ممارسة لا تسهم بأي طريقة في تعددية الأطراف. نحن نرفض تلك المنهجية، إذ أنها ليست الطريقة التي ينبغي أن تعمل بها الأمم المتحدة.

ولا نريد أن تتسم السابقة الجديدة بفرض النصوص التي لم يتم التفاوض عليها بشكل كامل، ولا بعدم مراعاة المواقف السيادية للدول، ولا سيما عندما تكون تلك هي القواعد التي سبق الاتفاق عليها. التفاوض بحسن نية يعني التوصل إلى توافق في الآراء يعكس مصالح جميع الدول الأعضاء. ونود أن نذكر المجتمع الدولي بأسره بأننا هنا لتعزيز حقوق شعوبنا وتنميتها، وأن هذه الأنواع من الإملاءات لن تقضي على الفقر على الصعيد العالمي، ناهيك عن إتاحة تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. القرار الذي اتخذ اليوم لا يأخذ في الاعتبار حق الشعوب التي تعيش تحت الاحتلال الاستعماري والأجنبي في التنمية المستدامة.

أخيرا، فإن حقيقة أننا لم نعترض على اعتماد القرار لا تعني أننا نوافق على الإجراءات أو الضغوط التي أدت إلى اعتماده، ولا يمكن بأي حال أن نقبلها كسابقة أو منهجية تستخدم في المستقبل.

السيدة ميانو (اليابان) (تكلمت بالإنكليزية): بمناسبة اعتماد القرار ٢٩٩/٧٠ بالإجماع، نود أن نشكركم، السيد الرئيس، وفريقكم، فضلا عن الميسرين المشاركين للقرار، السفيرة يونغ والسفير بيترسن، على عملهما الدؤوب والمتفاني وعلى كفالة عملية شفافة وشاملة.

حدث تطور مؤسف للأحداث بعد التوصل إلى اتفاق عام فيما بين الدول الأعضاء. ومع ذلك، يعتقد وفد بلدي أننا، إذ نجتمع هنا، قادرون على الشروع معا وبوحدة في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠) على الصعيد العالمي. انضمت اليابان إلى توافق الآراء بشأن القرار على أساس الفهم التالي.

أولا، إن تحديد مجموعة من الأهداف يجري استعراضها بشكل متعمق كل سنة ينبغي ألا يؤدي إلى نهج ضيق، ما يسمى بنهج ''انعزالي''. الطابع المتكامل للخطة برمتها وأوجه الترابط بين الأهداف هي السمات الرئيسية للخطة التي ينبغي التقيد بها.

ثانيا، ازدواجية الجهود بين المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة ومنتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن التمويل من أجل التنمية ينبغي أن تبقى عند أدنى مستوى. المنتدى المعني بتمويل التنمية هو أحد النتائج الرئيسية لخطة عمل أديس أبابا، وهو مكان متابعة خطة عمل أديس أبابا ذاتها، شأن جميع وسائل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

ثالثا، نحن نعتقد اعتقادا راسخا أن هذا القرار ليس فيه شئ يغير ما اتفقنا عليه في خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا.

أود أن أختتم بالتأكيد على الطابع الملح لعملنا. لقد مر بالفعل ثمانية أشهر من مرحلة التنفيذ، و ١٥ عاما ليست بمدة طويلة. ينبغي لنا تسريع عملنا في كل من الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي من أجل دعم تنفيذها. وكما أشار الرئيس عن حق، ليس لدينا المزيد من الوقت لإنفاقه على إعادة فتح أو إعادة التفاوض على ما اتفقنا عليه بالفعل.

السيد محمد (السودان): أود في البداية أن أتقدم لكم، سيدي الرئيس، بالشكر والتقدير على عقد هذا الاجتماع.

كما أود أن أؤكد على ترحيب وفدي باعتماد القرار ٢٩٩/٧٠، المعنون ''متابعة خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ واستعراضها على الصعيد العالمي''.

وأود هنا أن أشير إلى القرار ٢٩٠/٦٧؛ والقرار ٣١٣/٦٩، بشأن خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية؛ والقرار ١/٧٠، الذي توج توافق الآراء الدولي بشأن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. أكدت هذه القرارات على الالتزام العالمي بالقضاء على الفقر والجوع وتحقيق أهداف التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة خلال ١٥ عاما بصورة متكاملة.

ويضم وفد بلدي صوته إلى بيان تايلند باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين وبيان المملكة الأردنية الهاشمية نيابة عن مجموعة الدول العربية.

نود أن نؤكد على الطابع التكاملي لكل الأهداف التي يتعين مقاربتها بصورة شاملة ومتكاملة. كما نؤكد على ضرورة وجود نظام محكم للمتابعة والاستعراض يكون شاملا وشفافا وفعالا يهدف إلى متابعة التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة على المستوى العالمي ويساعد الدول على الصعيدين الوطني والإقليمي في تحقيق أفضل النتائج من خلال تبادل المعلومات وتشارك الدروس المستفادة وتعزيز الفرص ومواجهة التحديات وحشد الدعم وتطوير أفضل الممارسات والتعلم المتبادل بشأن الفرص والتحديات.

يؤكد وفدي على الطابع الطوعي لنظام المتابعة والاستعراض على المستوى الوطني من خلال تعزيز الملكية

الوطنية، وإعطاء كامل الحرية للدول في تحديد أولوياتها والعمل على تحقيق النهضة بناء على التشريعات الوطنية والقيم الأخلاقية والموروثات الاجتماعية والثقافية للشعوب، وكذلك المواثيق الدولية المعترف بها. كما نؤمن على أهمية التعاون الإقليمي في هذا الصدد. ونشير إلى أنه لا بد من مشاركة كل فئات المجتمع بقطاعاته الحكومية والشعبية والقطاع الخاص في تحقيق أهداف التنمية ومتابعة النتائج.

أكدت وثيقة أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ على مبدأ ألا يتخلف أحد عن الركب. ونؤكد هنا على ضرورة إيلاء أهمية قصوى للتحديات التي تواجهها الدول ذات الأوضاع الخاصة، وفي مقدمتها أقل البلدان نموا والدول الأفريقية والدول الخارجة من النزاعات والدول الجزرية الصغيرة النامية. بالإضافة إلى الدول والشعوب التي ترزح تحت الاحتلال الأجنبي وحقها في التحرر وتقرير المصير، والتي أغفلها هذا القرار بدون مبررات، وقد أكدت عليها الفقرة ٣٥ من الخطة.

نود أن نشير إلى أن حق تقرير المصير هو أحد الحقوق الأساسية التي وردت في المواد الأولى من ميثاق الأمم المتحدة. وهو حق لا يُمس. كما يشير وفد بلدي إلى الفقرة ٣٠ من الخطة التي حثت الدول بقوة على الامتناع عن فرض العقوبات الأحادية الاقتصادية والمالية والتجارية، والإجراءات القسرية على البلدان النامية، والتي تتنافى بلا شك مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وتعوق جهود القضاء على الفقر، وتؤثر على الشريحة الأكثر فقرا في بلدي وفي البلدان الأخرى التي تعاني من هذه العقوبات. كما أنها تخالف مبدأ ألا يتخلف أحد عن الركب، وتسعى فعلا كي يتخلف البعض عن الركب للأسف.

لقد وضعت خطة التنمية المستدامة الناس كهدف ومحور لكل أنشطة التنمية المستدامة. ولن تتحقق الكرامة الإنسانية والعدالة الاجتماعية والعيش الكريم في ظل عدم المساواة التي يعانيها عالمنا اليوم، وفي ظل تمنّع القادرين عن تقديم المساعدة والوفاء بالتزاماتهم. إننا نتطلع إلى أن تقوم الأمم المتحدة، عبر منظومتها التنموية، بعمل منسق وفعال في مساعدة الدول النامية. كما نؤكد على ضرورة العمل بين كافة الأطراف المعنية على المستوى العالمي لقيام شراكة عالمية بناءة تعمل على تعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق الرفاه الاجتماعي وحماية كوكب الأرض لمصلحة ساكنيه ولمصلحة الأجيال القادمة.

نرجو أن يسجل بياننا هذا في محضر هذه الجلسة.

السيدة بيكما ريس (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (تكلمت بالإسبانية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن البعثة الدائمة لدولة بوليفيا المتعددة القوميات.

في البداية، نود أن نعرب عن خالص التهاني لكم، السيد الرئيس، ولميسري هذه العملية.

تؤيد دولة بوليفيا المتعددة القوميات البيان الذي أدلى به ممثل مملكة تايلند باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وتود أن تضيف بضع نقاط بصفتها الوطنية.

نحن نرحب باعتماد القرار ٢٩٩/٧٠ بشأن متابعة خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ واستعراضها على الصعيد العالمي (القرار ١/٧٠). والغاية من أهداف التنمية المستدامة هي إقامة مزيد من العدل والمساواة في عالم خال من الفقر بحلول عام ٢٠٣٠. والتزم رؤساء دولنا بتنفيذ هذه الأهداف وبالامتثال للمبادئ الواردة في خطة عام ٢٠٣٠. وهذا القرار يبرز الرؤية المشتركة للدول الأعضاء ويحدد خريطة الطريق اللازمة لتقييم التقدم المحرز صوب تنفيذ البرنامج العالمي، وكذلك لضمان أن الأهداف عموما قد تم بلوغها حقا.

ومع ذلك، نعتقد أن عدم ترك أحد وراء الركب هو السبيل الوحيد لتحقيق الطابع العالمي الحقيقي في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. ومن أجل تحقيق هذه الأهداف، يجب أن نزيل العقبات التي تحول دون الإعمال الكامل للحق في تقرير

المصير للشعوب الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية والاحتلال الأجنبي، الأمر الذي يؤثر على التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ولذلك، نأسف لأن هذه الوثيقة لا تراعي مبدأ الحق في التنمية، وهو حق كل إنسان بدون استثناء.

السيد بالصديق (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): يؤيد وفد بلدي تأييدا تاما البيانين اللذين أدلى بهما كل من الممثل الدائم لتايلند بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، ونائب الممثل الدائم للأردن باسم مجموعة الدول العربية.

يرحب وفد بلدي باعتماد القرار ٢٩٩/٧٠ بشأن متابعة خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ واستعراضها (القرار ١/٧٠). ومع ذلك، ما زلنا نأسف ونستهجن لأنه لا تزال هناك أصوات تعرب عن المعارضة لأحد المبادئ الأساسية أو تتحفظ عليه، أي الحق في تقرير المصير للشعوب الواقعة تحت الاحتلال الأجنبي والسيطرة الاستعمارية. وهذا الأمر يتنافى مع الهدف الذي تم تسليط الضوء عليه منذ اعتماد خطة عام ٢٠٣٠، أي ضمان ألا يتخلف أحد عن الركب. وفي هذا الصدد، يذكر وفد بلدي بأن الاحتلال الأجنبي والسيطرة الاستعمارية يشكلان أسوأ أشكال انتهاكات حقوق الإنسان والحرمان من هذه الحقوق.

وسيواصل وفد بلدي الإشارة إلى أن الحق في تقرير المصير منصوص عليه بوضوح في القانون الدولي، ولا سيما ميثاق الأمم المتحدة والعهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان. وفي هذا السياق، نشدد على حقيقة أن شعوبَ ١٧ إقليما غير متمتع بالحكم الذاتي يتوقعون أن يمارسوا بالكامل وبصورة مشروعة حقهم في تقرير المصير؛ وأن مسؤولية إنجاز عملية إنهاء الاستعمار تقع على عاتق الأمم المتحدة؛ وأنه من المؤسف، مرة أخرى، أننا نسمع في القرن الحادي والعشرين أصواتا متزايدة ضد هذا الحق الأساسي، في انتهاك صارخ لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومختلف القرارات ذات الصلة.

وهذه المعارضة تتنافى أيضا مع القرار ١/٧٠ الذي اتخذ رسميا في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ لاعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، التي يلتزم رؤساء دولنا وحكوماتنا بالتمسك بطابعها الشامل والعالمي بتوافق الآراء. ومن ناحية أخرى، يؤكد وفد بلدي، على وجه الخصوص، أن الأسلوب الذي اتخذ به هذا القرار – بفضل المرونة التي أظهرتها مجموعة الـ ٧٧ والصين – لا يمكن بأية حال أن يشكل أساسا يمكن الاحتجاج به في سياق الأنشطة المستقبلية، ولا سيما الأنشطة الحكومية الدوليةفي إطار منظومة الأمم المتحدة.

السيدة مارسيل (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر الميسرين وجميع الذين عملوا بكد لشهور لتحقيق هذه النتيجة، وفي القيام بذلك، لتقديم مزيد من التوضيح بشأن عنصرا حاسما في خطة عام ٢٠٣٠. نود أيضا أن نشكر البلدان العديدة التي جاءت إلى طاولة المفاوضات بحسن نية خلال الأشهر الماضية للمضي قدما نحو التوصل إلى هذه النتيجة. ومع ذلك، سنكون مقصرين إن لم نلاحظ خيبة أملنا في الكيفية التي تكشفت بها المراحل الأخيرة من هذه العملية، بعد أن توصلنا إلى اتفاق.

لقد قمنا معا ببناء تفاهما واحتراما مشتركين لأساليب ومعايير عملنا معا في هذا الجهاز. إن عملية القرار ٢٩٩/٧٠ لم تتبع ذلك، مما أسفر عن تآكل في الثقة يثير القلق. حيث إنني قد انتهيت من المنتدى السياسي الرفيع المستوى الأول الناجح والمفعم بالنشاط، يحدوني الأمل، إذ نمضي قدما، بألا يتكرر ذلك، وبدلا من ذلك أن نعود إلى الروح الجماعية الهامة. وهناك مخاطر أكثر مما يجب في تنفيذ جدول أعمالنا كي لا يحدث ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بذلك تختتم الجمعية العامة هذه المرحلة من نظرها في البندين ١٥ و ١٤ من جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٣٠.